



ما الذي ينص عليه القانون؟

كيفية التقدم بشكوى ضد التمييز Human Rights

إدارة المنوي لحقوق الإنسان

إدارة إلينوي لحقوق الإنسان ("IDHR") هي وكالة حكومية تضطلع بمسؤولية إنفاذ قانون إلينوي لحقوق الإنسان ("القانون").

الرسالة

إن الرسالة التي تصبو إدارة إلينوي لحقوق الإنسان لتحقيقها هي تأمين التحرر من التمييز غير المشروع ضد كافة الأفراد الذين يعيشون في ولاية إلينوي وبناء وتعزيز تكافؤ الفرص والإجراءات الإيجابية بصفتها السياسة المتبعة في هذه الولاية لصالح جميع سكانها.

يحظر قانون إلينوي لحقوق الإنسان التمييز على معظر قانون إلينوي لحقوق الإنسان التمييز على المواطنة أو الدين أو الجنس أو الأصل أو النسب أو حالة المواطنة (فيما يتعلق

بالتوظيف) أو العمر (40 عامًا فأكثر) أو الحالة الاجتماعية أو الحالة الأسرية (فيما يتعلق بالسكن) أو سجل الاعتقال أو الإعاقة البدنية والعقلية أو الميل الجنسي (بما في ذلك الهوية الجنسية) أو الحالة العسكرية أو الإعفاء غير المؤاتي من الخدمة العسكرية. وهذه هي الفئات التي تعتبر محمية معتضى القانون.

ويغطي الاختصاص القضائي لقانون إلينوي لحقوق الإنسان هذه الفئات المحمية في خمسة مجالات: التوظيف والمعاملات العقارية والائتمان المالي وأماكن الإقامة العامة والتحرش الجنسي في التعليم العالي. التوظيف: يحمي القانون الأشخاص من التمييز في جميع شروط وأحكام التوظيف، بما في ذلك التعيين والاختيار والترقية والنقل والمرتبات وشغل الوظائف والإعفاء من الوظائف والانضباط المظبف ...

الإسكان المنصف (المعاملات العقارية): لا يجوز قانوناً التمييز في بيع أو تأجير العقار السكني أو التجاري. ومن الأمثلة القليلة على هذا النوع من التمييز:

- تبديل شروط أو أحكام أو امتيازات المعاملة العقارية.
- رفض توفير المساكن اللازمة للأسر التي يوجد لديها أطفال.

- رفض السماح بأماكن إقامة/تعديلات معقولة للحصول على مساكن يسهل الوصول إليها بالنسبة للمعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة.
 - تقديم بيانات زائفة حول عدم توافر أي عقار للإيجار أو البيع.

الائتمان المالي: يُحظر على جميع المؤسسات المالية التي تدير أعمالاً تجارية في إلينوي التمييز في منح الرهون والقروض التجارية أو الشخصية وبطاقات الائتمان.

أماكن الإقامة العامة: لا يجوز قانوناً التمييز في التمتع الكامل والمتكافئ الفرص بالمرافق والسلع والخدمات في أي مكان إقامة عامة، مثل المرافق التجارية أو مرافق الترويح أو المرافق السكنية أو الترفيهية أو مرافق النقل المتاحة للجمهور.

التحرش الجنسي في التعليم العالي: يحظر القانون التصرفات أو الإيماءات غير المقبولة ذات الطبيعة الجنسية أو طلبات المحاباة الجنسية للطلاب من قبل موظف إداري أو أحد أعضاء هيئة التدريس أو موظف إداري مسؤول أو مساعد تدريس في أي مؤسسة تعليم عالي عندما يتداخل هذا السلوك مع أداء الطالب أو يخلق بيئة مُرهبة أو عدائية أو عدوانية.

يجوز لك التقدم بشكوى ضد التمييز لدى إدارة إلينوي لحقوق الإنسان في حالة:

- 1) تعرضك لمعاملة تمييزية من قبل شخص أو شركة تجارية أو صاحب عمل أو منظمة عمل أو وكالة توظيف أو وكالة حكومية، بحيث تكون كل هذه الكيانات واقعة في نطاق الاختصاص القضائي؛
 - استناد هذه الممارسة إلى حالتك التي تقع في نطاق الفئات المحمية بمقتضى القانون؛
 - وقوع الممارسة في نطاق أحد المجالات الخمسة التي تم تغطيتها، و
 - 4) تقديم الشكوى لدى إدارة حقوق الإنسان بمجرد حدوث واقعة التمييز، بحيث لا يتجاوز الإبلاغ مدة 180 يومًا بعد تاريخ حدوث واقعة التمييز. (يجوز لك تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز الإسكاني في غضون عام واحد).



التقدم بالشكوى

بإدارة إلينوى لحقوق الإنسان لمناقشة شواغلك،

حيث سيقوم بإجراء مقابلة معك، وفي حالة ما إذا كان يغطي القانون إدعاءاتك، سيقوم الموظف بإعداد مسودة للشكوى، والتي يجب عليك توقيعها والتصديق عليها من الموثق العام (كاتب العدل). ولن يقترح موظفو إدارة إلينوي لحقوق الإنسان أسباب تقديم الشكوى، ولكنهم سيناقشون معك الأنواع المختلفة للتمييز ويوضحون الإجراءات اللازمة لتقديم الشكوى. وعلاوة على ذلك، يجوز لإدارة إلينوى لحقوق الإنسان تقديم إحالات إلى وكالات أخرى عند الضرورة.

ما الذي عليك إخبارنا به عندما تقوم بتقديم شكوى:

عندما تقوم بتقديم شكوى ضد التمييز، ستكون بحاجة لتقديم معلومات مفصلة قدر الإمكان.

- تأكد من تقديم اسمك الكامل وعنوان بريدك ورقم هاتف المكان الذي يمكن الوصول إليك فيه أو بيانات شخص آخر يمكن الاتصال به إذا تعذر الوصول إليك.
 - قم بتقديم معلومات صحيحة وكاملة (بما في ذلك اسم (أسماء) وعنوان (عناوين) ورقم (أرقام) هاتف) صاحب العمل أو النقابة أو المؤسسة الأخرى التي تعتقد أنها مارست
 - قم بتقديم أحدث تاريخ تعرضت فيه للتمييز الذي تدعى حدوثه.
 - قم بتقديم أسماء وبيانات اتصال خاصة بأي شهود ونسخ من أي وثائق ذات صلة.

ويمكن الشروع في تقديم أي شكوى بصورة خطية أو عن طريق الهاتف أو بصورة شخصية. (إذا كنت ستقوم بتقديم الشكوى بصورة شخصية، فيرجى ملاحظة أن جميع الزوار سيخضعون للفحص ويجب امتلاكهم لإثبات شخصية مزود بصورة حتى يتسنى لهم الدخول إلى المبنى.) ويجب تقديم نسخة من الشكوى والطلب الأولى الخاص بالحصول

> على معلومات حول الطرف المدعى عليه (الشخص أو الهيئة

التي تشعر أنه/أنها مارس/مارست التمييز ضدك) عن طريق البريد في غضون 10

إذا كنت تعتقد أنه قد حدث انتهاك لحقوقك، فيمكنك التحدث إلى موظف استقبال الشكاوى

صاحب الشكوى والمدعى عليه بشكل طوعى مع وسيط صلح مدرَّب ومعتمد من إدارة إلينوي لحقوق الإنسان، والذي يقدم المساعدة لهما في استقصاء الحل المحتمل للشكوي. وتتسم عملية التوسط بالسرية وهي متاحة لجميع القضايا غير المتعلقة بالإسكان في شيكاغو. ويتم عقد جميع جلسات التسوية الخاصة بالتوسط في مكتب شيكاغو الخاص بإدارة إلينوي لحقوق الإنسان. ويجوز للمحامين خلال عملية التوسط (التي يمكن أن تستغرق أربع ساعات أو أكثر) الحضور والاضطلاع بدور استشاري. وليس من شأن وسيط الصلح بإدارة إلينوي لحقوق الإنسان فرض قرار على الطرفين. ولا يشكل قبول اتفاق تسوية اعترافًا من المدعى عليه بالذنب. وقد تشمل شروط التسوية عناصر مالية و/أو غير مالية. وبعد التوصل إلى تسوية توسط، يكون أمام الطرفين 10 أيام (يمكن التنازل عنها) للانسحاب من التسوية. وفي حال عدم قدرة الطرفين على التوصل لاتفاق، سوف تنتقل الشكوى إلى مرحلة التحقيق.

تمثل جلسة التوسط بديلاً عن التحقيق وقد تحل أي شكوى سريعًا.

وعملية التوسط عبارة عن عملية غير رسمية وغير مكلفة يجتمع فيها

التحقيق

تنتقل القضية إلى مرحلة التحقيق إذا لم يشارك الطرفان في عملية التوسط أو في

التوسط

حالة عدم التوصل لأية نتائج من خلالها. ويكون أصحاب الشكاوي والمدعى عليهم مسؤولون عن التعاون مع هيئة التحقيق لدى إدارة إلينوي لحقوق الإنسان. كما يكون لإدارة إلينوي لحقوق الإنسان صلاحية طلب إحضار الوثائق واستدعاء الأشخاص ذوي الصلة بالواقعة.

والدور المنوط بإدارة إلينوي لحقوق الإنسان هو إجراء تحقيق محايد في الدعاوى الواردة في عريضة الشكوي. ويجوز للمحقق المسند إليه القضية الاتصال بالشهود ذوي الصلة وإجراء مقابلات معهم، كما يجوز له طلب الحصول على الوثائق ذات الصلة من كلا الطرفين. ويُطالَب المدعى عليهم (عليهم) بضرورة الاحتفاظ بأي سجلات ترتبط بالشكوى. وبالإضافة إلى ذلك، يُحظر على المدعى عليهم الانتقام من أي شخص بسبب تقديمه لشكوى أو مشاركته بشكل أو بآخر في تحقيق شكوي. ويجوز لأي شخص يعتقد أنه تعرض للانتقام تقديم شكوي بالتعرض لتهديد بالانتقام لدى إدارة لينوي لحقوق الإنسان.

تق^{جلسه}ي الحقائق

ويجوز مطالبة كلا الطرفين بحضور جلسة لتقصي الحقائق، وهي اجتماع وجهاً لوجه ينظمه أحد

محققي إدارة إلينوي لحقوق الإنسان. كما تمثل هذه الجلسة أداة تحقيق مصممة لتأمين إجراء تحقيق شامل أو التوصل إلى تسوية طوعية مبكرة. ويمثل كل طرف الجانب الخاص به من النزاع ويرد على ادعاءات الطرف المقابل. ويمكن أن يؤدي الإخفاق في حضور جلسة تقصي الحقائق دون إبداء سبب وجيه إلى الدفع بعدم قبول الشكوى من جانب أصحاب الشكوى، أو الدفع بتقصير المدعى عليهم في المثول في هذه الجلسة.

إذا تم عقد جلسة تقصي الحقائق، فيجوز لأي من الطرفين إحضار مستشار قانوني إذا قدم المحامي "إخطارًا بالمثول". ومع ذلك، يقتصر دور المحامين على الجانب الاستشاري فقط ولا يجوز لهم الإدلاء بشهاداتهم في الجلسة باستثناء ما يتعلق بالأمور التي لديهم معرفة مباشرة بها، كما لا يجوز لهم طرح أسئلة مباشرة على أي من الطرفين.

لا يُطالَب أي من الطرفين بضرورة تمثيل محام لأي منهما. ويجب أن يتأكد المحقق من إتاحة فرصة عادلة وكاملة أمام جميع الأطراف لتقديم حقائقهم وأدلتهم. ويجوز لأصحاب الشكاوى الذين لا يمثلهم مستشار قانوني اصطحاب صديق أو قريب في الجلسة لإسداء النصح والدعم المعنوي؛ ومع ذلك، يجوز لهذا الشخص الإدلاء بشهادته فقط حول الأمور التي لديه معرفة مباشرة بها والمرتبطة بالشكوى. أضف إلى ذلك أنه يجوز لصاحب الشكوى اصطحاب مترجم في الجلسة إذا اقتضى الأمر. كما يجوز للشهود المشاركة في جلسة تقصي الحقائق، ولكن يكون حضورهم وفقًا لما يراه المحقق.

وسوف يطرح المحقق أسئلة على كلا الطرفين ويتيح لكل من صاحب الشكوى والمدعى عليه فرصًا متبادلة للرد على و/أو دحض إفادات الطرف الآخر وتقديم الوثائق أو الشهادة لتعزيز موقفه. ويجوز للمحقق تحديد وطلب وثائق إضافية لازمة للتحقيق في الشكوى.

وسوف يقوم المحقق بتدوين ملاحظات غير رسمية حول الإفادات والردود. ووفقًا للوائح إدارة إلينوي لحقوق الإنسان، فإن ملاحظات التحقيق هذه تمثل امتيازًا لإدارة إلينوي ولا

يجوز تقديمها لأي من الطرفين. ولا تعتبر الجلسة بمثابة إجراء قضائي (جلسة استماع) رسمي، ومن ثم لا تقوم إدارة إلينوي لحقوق الإنسان بإنتاج نص مختزل لوقائع هذه الجلسة.

وقد لا يدعو المحقق أحيانًا لعقد جلسة تقصي الحقائق. ومع ذلك، سوف يحاول المحقق جمع الحقائق والأدلة من خلال إجراء اتصالات منفصلة مع المدعى عليه وصاحب الشكوى عن طريق الخطاب (الخطابات) أو الهاتف أو إجراء مقابلات في موقع أي منهما أو عن طريق جلسات الاجتماع الفردية.

> الاكتشافات والنتائج

بعد الانتهاء من التحقيق، سوف يتم إعداد تقرير مكتوب يوضح رأي المحقق فيما إذا كان هناك "أدلة ثبوتية" على وجود انتهاك للقانون أم لا. ويعني وجود "أدلة ثبوتية" أن هناك أدلة كافية لدى صاحب الشكوى لعرض القضية

إما أمام قاض للقانون الإداري في لجنة حقوق الإنسان بإلينوي (اللجنة) (وهي وكالة تباشر إجراء جلسات استماع للشكاوى التي تقدمها إدارة إلينوي لحقوق الإنسان بالنيابة عن صاحب الشكوى أو عن طريق صاحب الشكوى) أو أمام محكمة دورية معنية بالولاية. وسوف تستمع هذه المحكمة المختصة (سواء اللجنة أو المحكمة الدورية) إلى الشهادات وتتلقى الأدلة وتقرر ما إذا وقع تمييز مئاف للقانون أم لا.

وفي حالة التوصل إلى أدلة ثبوتية، فيجوز لصاحب الشكوى

1) الطلب (في غضون المدة الزمنية المنصوص عليها في القانون) من إدارة

إلينوي لحقوق الإنسان تقديم شكوى، نيابة عن صاحب الشكوى، لدى اللجنة أو 2) رفع دعوى مدنية (في غضون المدة الزمنية المنصوص عليها في القانون) في محكمة دورية ذات اختصاص محلي ملائم بالملابة.

إذا طلب صاحب الشكوى من إدارة إلينوي لحقوق الإنسان تقديم شكوى لدى اللجنة، فسيوكل إلى أي من محامي إدارة إلينوي لحقوق الإنسان مهمة مساعدة الطرفين على حل الشكوى أو "التصالح" بشأنها. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق تسوية، سوف تقوم الإدارة بتقديم شكوى انتهاك الحقوق المدنية لدى اللجنة نيابة عن صاحب الشكوى. ويكون صاحب الشكوى مسؤولا عن تقديم أدلة القضية أمام اللجنة.

وإذا وجدت إدارة إلينوي لحقوق الإنسان "افتقارًا في الأدلة الثبوتية" الخاصة



بالتمييز، فسوف تدفع بعدم قبول الشكوى. ويجوز لصاحب الشكوى، في نطاق الإطار الزمني المنصوص عليه في القانون، 1) تقديم التماس بالمراجعة لدى اللجنة أو 2) رفع دعوى مدنية في محكمة دورية ذات اختصاص محلي ملائم بالولاية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمدعى عليه، في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في القانون، تقديم التماس بالمراجعة لدى اللجنة إذا أصدرت الإدارة "إخطارًا بالتقصير". ويجوز استئناف القرارات النهائية للجنة أمام محكمة استئناف ملائمة.

> يطالب قانون حقوق الإنسان إدارة إلينوي لحقوق الإنسان بإنهاء جميع إجراءات الشكوى والتوصل لنتائج في غضون 365 يومًا من تقديم شكوى

السوقت الذي في تستغرقه هذه العملية

متكاملة العناصر أو وفقًا لما يتم تمديده بموجب اتفاق خطي بين الطرفين. (يجب إكمال شكاوى السكن في غضون 100 يوم من تاريخ تقديم الشكوى، ما لم يتعذر القيام بذلك من الناحية العملية.) وسوف تبذل إدارة إلينوي لحقوق الإنسان كافة المساعي اللازمة لإكمال التحقيق في الوقت المناسب. ومع ذلك، يجوز للمحقق طلب تمديد المدة الزمنية لإكمال التحقيق. وفي حالة رفض أي من أو كلا الطرفين التوقيع على المدة الإضافية، مع عدم إصدار الإدارة للنتائج التي تم التوصل إليها أو إخطار بعدم قبول الشكوى في غضون 365 يومًا من تاريخ تقديم الشكوى، يكون أمام صاحب الشكوى 90 يومًا إما لتقديم شكوى لدى اللجنة أو رفع دعوى مدنية في محكمة دورية ذات اختصاص محلي ملائم بالولاية، فلن يتم اتخاذ أي الشكوى بشأن القضية.

لجنة حقوق الإنسان بإلينوي

اللجنة هي وكالة حكومية منفصلة تعقد

جلسات استماع عامة للشكاوى التي تقدمها إدارة إلينوي لحقوق الإنسان. ولا تمثل الإدارة أي من الطرفين في اللجنة. ويجوز لكلا الطرفين الحصول على تمثيل قانوني لرفع القضية أو الدفاع عنها بشكل ملائم أمام قاض للقانون الإداري ولجنة حقوق الإنسان.

وفي حالة ثبوت حق صاحب الشكوى في هذه المرحلة، يمكن للقاضي طلب التعويضات التي يسمح بها القانون لتعويض صاحب الشكوى "بشكل كامل". ويجوز أن تشمل التعويضات الراتب المتأخر والأرباح المفقودة وإثبات براءة الموظف في ملفه الوظيفي والتعويض عن الأضرار النفسية والتوظيف والترقية والإعادة للخدمة والدفع المقدم عند تعذر الإعادة إلى الخدمة وأتعاب وتكاليف المحامي. لا تتوافر الجزاءات التأديبية، ونعني بذلك الجزاءات التي تستهدف معاقبة صاحب العمل، بمقتضى القانون.

العلاقة ^{مع} الوكالات الفيدرالية ⁹ المحاكم الاتحادية

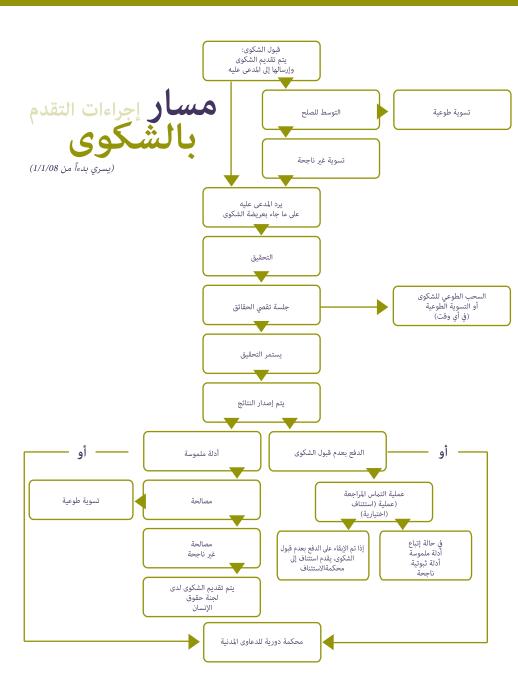
وللمحافظة على الحقوق الفيدرالية لأصحاب الشكاوى، تقدم إدارة

إلينوي لحقوق الإنسان تلقائيًا شكاوى التوظيف المؤهلة بالمقابل إلى اللجنة الفيدرالية المنتدبة للتكافؤ في فرص العمل (EEOC) وتجري تحقيقًا لصالح لجنة EEOC بموجب شروط اتفاقية المشاركة في العمل الخاصة بالوكالات. وبالمثل، يتم تقديم شكاوى قضايا الإسكان بالمقابل إلى وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية (HUD).

يجوز لصاحب الشكوى في أي شكوى توظيف وفي أي وقت طلب "إخطار الحق في المقاضاة" من لجنة EEOC والذي يتيح لصاحب الشكوى رفع الدعوى في محكمة فيدرالية. إذا تم طلب "إخطار الحق في المقاضاة"، فنحن نحثك على سحب شكواك المقدمة لدى إدارة إلينوي لحقوق الإنسان. وإذا تم تقديم شكوى تحمل نفس المشاكل كتلك المقدمة لإدارة إلينوي لحقوق الإنسان في محكمة فيدرالية ولم تقم بسحبها، فسوف تعلق إدارة إلينوي لحقوق الإنسان التحقيق فيها.

ونوصيك بإجراء مشاورات مع أحد المحامين قبل سحب الشكوى لتحديد ما إذا كان هذا يمثل أفضل إجراء يمكن اتخاذه. وللمحافظة على الدور المحايد الذي تلعبه إدارة إلينوي لحقوق الإنسان، لا يمكن لممثلي إدارة إلينوي لحقوق الإنسان تقديم المشورة القانونية إلى أصحاب الشكاوى أو المدعى عليهم.

صفحة 8



بالإضافة إلى كوننا هيئة لإنفاذ
القانون، توفر إدارة إلينوي لحقوق
الإنسان عددًا من الخدمات والأعمال
بالشراكة مع شركات ووكالات
ومنظمات وأفراد لتوفير:

خدمات أخرى تقدمها الإدارة

التدريب: يقدم معهد التدريب والتنمية التدريب اللازم لجميع قطاعات مجتمع ولاية إلينوي حول قضايا عدم التمييز وقضايا تكافؤ الفرص الأخرى مثل التحرش الجنسي وقانون المعاقين الأمريكيين.

عقود الأشغال العامة وإنفاذ الإجراءات الإيجابية: يجب على جميع أصحاب الأعمال والشركات التي ترغب في ممارسة أعمال تجارية مع أي كيان بالولاية في ولاية إلينوي التسجيل للحصول على رقم مقدم عطاء مؤهل من خلال وحدة عقود الأشغال العامة بالإدارة. كما تساعد هذه الوحدة الشركات التجارية والوكالات الحكومية على وضع سياسات وخطط إجراءات إيجابية لمنع التحرش الجنسي.

التثقيف والتوعية: يمثل موظفو التوعية ذراع العلاقات العامة لإدارة إلينوي لحقوق الإنسان، وينسق الموظفون، في جهد متواصل لإطلاع الجمهور على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ورش العمل والتدريب والفعاليات والبرامج الموجهة نحو المجتمع والمنظمات المدنية، وكذلك الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات من المنافذ الإعلامية والجمهور العام. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم 6278-814.

لجنة التمييز وجرائم الكراهية: تلعب لجنة التمييز وجرائم الكراهية دورًا هامًا في تحديد حوادث الكراهية والتحيز في إلينوي والاستجابة لها. وأُسست هذه اللجنة بهدف سد الفجوة بين التسامح والكراهية من خلال إنشاء وتنفيذ برامج تشجع الاحترام بين الثقافات المتباينة. وتستطيع اللجنة، انطلاقًا من العمل بالشراكة مع المجتمع والقادة الدينين والمدنيين، توفير شبكة قوية من الموارد لمساعدة المجتمعات على حل قضاياها بسرعة.

ويمثل التفاعل مع المجتمعات في إلينوي أمرًا بالغ الأهمية في مواصلة التسامح والاحترام. وتعمل اللجنة بالتعاون مع إدارة إلينوي لحقوق الإنسان على توفير خدمات تثقيف وتوعية المجتمع في كل بقعة من الولاية. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم 2477-814-312.

صفحة 10

Human Rights

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

إدارة إلينوي لحقوق الإنسان ساعات العمل الرسمية: من الاثنين إلى الجمعة 8:30 ص إلى 5:00 م. (لا يتم إجراء مقابلات لقبول الشكاوى في أيام الجمع).

الموقع على شبكة الإنترنت: www.state.il.us/dhr

في شيكاغو:

James R. Thompson Center 100 West Randolph Street, Suite 10-100 Chicago, IL 60601 (800) 662-3942 j (312) 814-6200 (312) 263-1579 (TTY)

فى سبرنغفيلد:

222 South College St., 1st Floor Springfield, IL 62704 (217) 785-5100 (217) 785 -5125 (TTY)

في ماريون:

2309 W. Main St. Marion, IL 62959 (618) 993-7463 (217) 785 -5125 (TTY)

الهدف من هذا المنشور هو أن يكون دليلًا عامًا لفهم الخدمات والعمليات الرئيسية لإدارة إلينوي لحقوق الإنسان. ولن يوفر هذا الدليل ردًا على جميع الأسئلة المطروحة حول التمييز كما يُمكن أن تُمارس إجراءات أي قضية فردية بشكل مختلف عما وداد في هذا الدليل.

تتمتع الإدارة بلوائح وإجراءات خاصة تطبقها على كل قضية. يرجى الاتصال على أقرب مكتب إدارة إلينوي لحقوق الإنسان لديك للاستفسار عن أي أسئلة متعلقة بالموضوعات الواردة أعلاه.

امتثالاً لقانون المعاقين الأمريكيين، المادة 504 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 وقانون حقوق الإنسان بولاية إلينوي، سوف تضمن إدارة حقوق الإنسان إمكانية وصول واستخدام الأفراد المؤهلين المعاقين بالفعل لجميع البرامج. ويمكن لمنسق قانون المعاقين الأمريكيين توفير معلومات إضافية حول متطلبات الالتزام، وذلك بالاتصال على الرقم الهاتفي 1125-187(217) (اتصال صوتي) أو (TTY) 5112-187(217).

Printed by Authority of the State of Illinois (52009-WebArabic-5/2009)